حقوق قانونية واقتصادية للاجئين بعد التسجيل في المفوضية (Getty)

**تكشف «العربي الجديد»، عبر تحقيق استقصائي، حقيقة الرقم الرسمي السعودي لأعداد اللاجئين السوريين الذين استضافتهم المملكة، والذي تدّعي الرياض أنه يفوق إجمالي وجودهم في دول الجوار ومصر وشمال أفريقيا، باستثناء تركيا**

# السوريون في السعودية

## حقيقة رواية المملكة حول أعداد اللاجئين

**عمار الحلبي**

حدّد وزير الخارجية السعودي السابق، عادل الجبير، عدد اللاجئين السوريين الحاصلين على تأشيرات من المملكة بـ«مليونين ونصف المليون منذ بدء الأزمة»، مضيفاً أن «هناك ما بين 600 ألف و700 ألف سوري ما زالوا مقيمين في المملكة، ولا يعيشون في مخيمات»، بحسب ما قاله عام 2016 عندما كان في منصبه، خلال حوار مفتوح جرى في لندن بالمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس»، رداً على سؤال: «بما أن السعودية قلب العالم الإسلامي، فلماذا لا تفعل ما يكفي للاجئين السوريين؟». بعد قرابة أربعة أعوام من تصريح الجبير، أعاد نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي وحسابات مروجة للسياسات السعودية تداول المقطع مرة ثانية في يناير/ كانون الثاني الماضي، بالإضافة إلى تداول تصريحات صحافية مشابهة لـ«مصدر مسؤول» في وزارة الخارجية السعودية، قال في 12 سبتمبر/ أيلول 2015: «استقبلت المملكة منذ اندلاع الأزمة في سورية ما يقارب المليونين ونصف المليون مواطن سوري، ومنحتهم حرية الحركة التامة (...)»، ما دعا «العربي الجديد» للبحث في حقيقة الرقم الضخم الذي يفوق إجمالي عدد اللاجئين السوريين المسجلين في دول الجوار، وهي لبنان والأردن والعراق إضافة إلى مصر ودول شمال أفريقيا، الذين يصل عددهم 1,949,414 لاجئاً، في حين بلغ العدد في تركيا 3,594,981 لاجئاً، بإجمالي 5,544,395 لاجئاً، وفق ما وثقه معدّ التحقيق عبر بيانات حصل عليها عبر بوابة البيانات التشغيلية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

### تناقض في الأرقام

ما هي حقيقة عدد السوريين المقيمين في السعودية وهل ما قاله الجبير حول أعداد من بقي منهم صحيحة؟ تبين إحصائية صادرة عن «مركز الملك سلمان للإغاثة» بتاريخ الثامن من يونيو/ حزيران 2019 أن «عدد الزائرين (اللاجئين) السوريين بلغ 262 ألف و573 شخصاً»، وبالتالي فإنه في حال افتراض صحة الأرقام السابقة، يكون قد غادر السعودية نحو مليونين و250 ألف من أصل مليونين ونصف مليون سوري حصلوا على تأشيرات، وهو ما يثير التساؤل عن نوعية هذه التأشيرات والغرض من دخول السوري الذي سرعان ما غادر في ظل أزمة مشتعلة في بلاده وهل كان الدخول إلى المملكة بهدف اللجوء فعلًا أم لأسباب أخرى؟

يمكن الإجابة عن ما سبق من أسئلة بأن التقدير السعودي يشمل كافة عمليات دخول المواطنين السوريين القادمين من أي بلد ولأي غرض خلال هذه الفترة، بمن فيهم الحجاج وما إلى ذلك. وقد تكون الغالبية العظمى قد غادرت السعودية منذ ذلك الحين، وفق ما تؤكده الباحثة لوري بلوتكين بوغارت الزميلة في «معهد واشنطن» ضمن تقرير لفتت فيه إلى أن العدد لم يزد عن مئات الآلاف، وغالبيتهم عاشوا هناك قبل اندلاع الحرب.

### لاجئون بلا قانون لجوء

لم تقرّ السلطات السعودية أي قانون خاص باللجوء ضمن تشريعات الدولة، وكذلك غابت المملكة عن اتفاقية عام 1951، والتي تُعتبر المظلة القانونية الأممية لأوضاع اللاجئين الموقعة من 139 دولة. وتعرّف المادة الأولى من الاتفاقية، اللاجئ على أنّه «شخص يتواجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد. ولا يحصل السوريون في السعودية على أي مزايا خاصة بهم وبوضعهم، مثل الخدمات الصحية والطبية والإسكانية، مع أن السلطات السعودية تزعم أنّها تقدّم الرعاية الصحية المجانية وحرية الدخول في سوق العمل والمدارس الحكومية والجامعات. لكن ذلك غير مدرج في أي سياسة للسلطات في التعامل مع السوريين، في ظل تقارير تتحدث عن عدم تمكن السوريين من العمل والحصول على الخدمات الأساسية، وعدم القدرة على مغادرة البلاد، بحسب إفادة الحقوقي جوش كوبر، نائب مدير مركز «القسط لحقوق الإنسان» (تأسس عام 2014 لدعم حقوق الإنسان في السعودية).

**عدد الزائرين (اللاجئين) السوريين بلغ 262 ألفاً و573 بحسب إحصائية 2019**

**لم تقرّ السعودية أي قانون خاص باللجوء ضمن تشريعات الدولة**

### الخوف من الترحيل

يمكن للسوريين ممن لديهم إقامات عمل دعوة أقاربهم من الدرجة الأولى لدخول المملكة بتأشيرة زيارة، وتجدد هذه التأشيرة بشكلٍ استثنائي وفق حديث 6 مصادر من السوريين المقيمين في السعودية، من بينهم ناشط في قضايا السوريين بالسعودية.

ويصنف الناشط، الذي رفض ذكر اسمه لحماية نفسه من الترحيل، السوريين بالسعودية إلى فئات، الحاصلين على إقامات عمل ومن حصلوا على تأشيرات زيارة ويتم تجديدها استثناءً، والمرافقون، والمخالفون الذين لا يملكون أية وثائق.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أن المخالفين وصلوا إلى المملكة بتأشيرات عمرة في أعوام 2014، 2015، 2016 وبقوا في السعودية دون أية وثائق، موضحًا أنّه اعتبارًا من عام 2017، لم يعد أي من السوريين قادرًا على المخالفة والبقاء بسبب القيود المفروضة، سواء على عملية العودة بعد العمرة، أو حتّى القيود التي بدأت تُفرض على جميع المخالفين في المملكة، إذ بدأت في 29 مارس/ آذار 2017 حملةً باسم «وطن بلا مخالف» مدّتها ثلاثون يومًا للسماح للمخالفين بالمغادرة، وبعد انتهاء هذه المهلة بات المخالفون مهدّدون بغرامات تصل إلى 50 ألف ريال سعودي (13332 دولارا أميركيا) والمتسللون 100 ألف ريال والسجن لمدّة ستة أشهر، وأسفرت الحملات التي شنتها السلطات السعودية عن ضبط أربعة ملايين و290 ألف و776 مخالفًا داخل المملكة. إلّا أن البيان لم يوضّح جنسيات المضبوطين بحسب ما ذكرت الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية السعودية عبر «تويتر» في السادس من ديسمبر/ كانون الأول 2019. في المقابل، اطلعت «العربي الجديد» على وثيقة من شاب سوري مقيم في الرياض، تثبت أن «المديرية العامة للجوازات» مدّدت تأشيرة الزيارة الخاصة به، ولكنه أجبر على التوقيع على تعهّد بأن هذا التمديد هو الأخير وأن عليه أن يغادر خارج البلاد بعد انتهائها.

### ما حقيقة فرص العمل؟

في الوقت الذي تفتح الحياة أبوابها على مصراعيها أمام اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية للدراسة والعمل، يواجه أقرانهم في السعودية ظروفًا مختلفةً تمامًا، إذ ينقسم العاملون السوريون في السعودية إلى منظّمين ضمن شركات و«أصحاب أعمال حرّة»، يعملون بمهن خاصّة بهم، بعد الاتفاق مع كفيل سعودي يعطونه أموالًا مقابل أن يكون واجهة لهم في سوق العمل ويدّعي انّهم يعملون لديه، على ما يقول عصام (رفض ذكر اسمه الثاني خوفا من الترحيل)، وهو سوري وصل إلى السعودية بتأشيرة زيارة في عام 2015 ويعمل في إصلاح الأجهزة الإلكترونية بشكلٍ غير نظامي، مضيفا: «أبقى في حالة قلق وخوف من القبض عليَّ وتوقيفي أو سجني لذلك لا أشعر بالراحة». ما دفع عصام إلى العمل الحر، كحال الكثير من الأجانب في السعودية، هو أن الرواتب لا تكفي، مشتكيا من استغلال الكفلاء لحال العمّال غير المنظّمين، إذ «يقاسمونهم في رزقهم حسب تعبيره موضحًا أنّه دفع مبلغ 9 آلاف ريال (2400 دولار) لكفيله سنويًا.

وتوضح منسقة شؤون اللاجئين في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أمل الشيخو، أنه «يمكن اعتبار كل سوري خارج بلده لاجئاً، لأنه غير قادر على العودة إلى بلده، وسيبقى تحت التهديد بالقتل والاعتقال» موضحةً أن التعريف القانوني للاجئ حسب المادة الأولى من اتفاقية 1951 فحواه أنه شخص يوجد خارج بلده ولا يمكنه العودة خشية التعرض للاضطهاد. وتابعت الشيخو أن «بعض الدول العربية ودول الخليج لا تستخدم صفة لاجئ مع السوريين بل غالباً ما يعتبرون أنهم ضيوف أو إخوة»، موضحةً أن «المملكة العربية السعودية تعدّ من أكبر الدول الداعمة والمانحة لمساعدة اللاجئين السوريين».

### قوانين مجحفة

لا يحصل السوريون في السعودية على مزايا اللاجئ المنصوص عليها في القوانين الدولية ومنها اتفاقية 1951، حيث يُعاملون كباقي الجنسيات الأجنبية، وفق ما يورده الدكتور عبد المجيد المراري، المحامي المتخصّص في حقوق الإنسان ومدير قسم الشرق الأوسط في منظمة «AFD» الحقوقية، قائلا إن «البنية التشريعية في المملكة غير مؤهّلة حاليًا لسن قانون لجوء، ربما خوفًا من الجانب الحقوقي والاعتراف بكل حقوق اللاجئين». وفي 13 إبريل/ نيسان الماضي، تواصلت «العربي الجديد» مع مكتب مفوضية اللاجئين في السعودية عبر البريد الإلكتروني وأرسلت عدّة أسئلة ولكن دون تلقي أي رد حتى نشر التحقيق، ما دفعنا للقاء مسؤول رفيع في المفوضية في منطقة الشرق الأوسط، اشترط عدم الكشف عن هويته من أجل الحديث، قائلا: «استنادًا لبيانات المفوضية لم يسجل أي لاجئ من بداية الحرب السورية وحتى يومنا هذا، لكن ما يحدث أن الحكومات تنظر لكل سوري موجود على أراضيها وغير قادر على العودة لبلده بسبب الحرب «على أنه لاجئ»، ولكن السؤال يبقى: هل الحكومة السعودية فعلا تقدم لهؤلاء خدمات الحماية أو مساعدات؟ مثلًا هل تعفيهم من رسوم الإقامة والتي هي أصلا كانت ممنوحة لهم بموجب عقد عمل؟ وتابع أن «التسجيل في المفوضية يعطي اللاجئ حق الاستفادة من مساعدات، تشمل الطعام والمأوى والمياه والإمدادات الطبية في حالات الطوارئ، والحماية من العودة القسرية»، ولكن في عدّة دول، من بينها السعودية، لا تسمح الحكومات للمفوضية أن تقوم بعملها بأريحية، موضحًا أن مكتبَي المفوضية في الرياض وجدة لا يُسمح لهما بإشهار عنوان لهما، بمعنى لا يستطيع أي سوري التواصل معهما أو وصولهما لطلب المساعدة او الحماية كما يحدث في لبنان أو الأردن مثلاً».